

ضريبة القيمة المضافة

القرار رقم (٦٨-٢٠٢٠-٧٧)

الصادر في الدعوى رقم (٤٧١-٢٠١٨-٧)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

القيمة المضافة في مدينة جدة

المفاتيح:

غرامة التأخير في السداد- قبول اعتراض المدعية وإلغاء قرار عليها.

الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن اعتراضها على فرض غرامة التأخر بالسداد- أجابت الهيئة بمذكرة رد الأصل في القرار الصحة والسلامة وعلى من يدعي خلاف ذلك الإثبات - ثبت للدائرة بأن المدعي عليها أصدرت قرارها ضد المدعية بفرض غرامة التأخر في السداد مسببةً ذلك بأن المدعية سددت بتاريخ ٢٠١٨/٠٧/٠١ م وأنه كان الواجب عليها سداد الضريبة خلال أو قبل انتهاء الشهر التالي من الإقرار الموافق لشهر يونيو/٢٠١٨. وإن الثابت في مستندات الدعوى، أن تاريخ انتهاء مهلة السداد المقررة نظاماً لشهر يونيو/٢٠١٨ قد وافقت يوم السبت بتاريخ ٢٠١٨/٠٦/٣٠ م. وبما أن المدعية قد قامت بسداد الضريبة المستحقة كاملة في أول يوم عمل والموافق ليوم الأحد بتاريخ ٢٠١٨/٠٧/٠١ م- مؤدى ذلك: قبول الدعوى شكلاً وقبول اعتراض المدعية وإلغاء قرار عليها فيما يخص غرامة التأخر في السداد بمبلغ وقدره (١,٧٥٥,٥٦٤,٠٠) ريال سعودي- اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- الفقرة (١، ٢) من المادة (٧٤) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤ هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:
في يوم السبت بتاريخ اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، المنشأة بموجب نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (...) بتاريخ ١٤٢٥/١/١٥ هـ، والمشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (...) وتاريخ ١٤٣٩/١٢/٢٣ هـ، وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أُودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (...) بتاريخ ٢٠١٨/٠٧/١٨ م. تتلخص وقائع هذه

الدعوى في أن شركة... سجل تجاري رقم (...), قدمت لائحة دعوى على قرار الهيئة بفرض غرامة التأخر بالسداد، واستندت في اعتراضها على مقتضى الفقرة (٧٤/٢) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة، وتطلب فيها بإلغاء الغرامة المفروضة عليها بمبلغ (١٠٧٥٥٠٥٦٤,٠٠) ريال. وبعرض لائحة الدعوى على المدعى عليها أجابت بمذكرة جوابية فيها: "١ - الأصل في القرار الصحة والسلامة وعلى من يدعي خلاف ذلك الإثبات. ٢- نصت الفقرة (٥٩/١) من اللائحة التنفيذية على وجوب سداد الضريبة المستحقة عن الفترة الضريبية كحد أقصى في اليوم الأخير من الشهر الذي يلي نهاية تلك الفترة الضريبية. وبناء على وقائع الدعوى فإن المكلف لم يقم بالسداد خلال هذه الفترة. ٣- أقر وكيل المدعية في دعواه بأن المكلف تأخر في سداد الضريبة المستحقة في الآجال المحددة، ولا يؤثر في ذلك تمسكه بأن أضر يوم للسداد قد وقع في خارج أيام العمل، لكون الفقرة (٧٤/١) قد عالجت هذا الأمر والتي نصت على أنه "يجب إيداع الإقرارات الضريبية وسداد الضرائب المستحقة في أو قبل التاريخ المنصوص عليه في هذه اللائحة سواء وافق ذلك التاريخ يوم عمل أو خارج أيام العمل" وبناء على المادة سالفة الذكر فساد الضريبة المستحقة يعد واقعة مادية يجب أن تتم خلال الآجال النظامية، وحتى إن وقع آخر يوم للسداد في خارج أيام العمل. ٤- نصت المادة (٤٣) على أن "يعاقب كل من لم يسدد الضريبة المستحقة خلال المدة التي تحددها اللائحة بغرامة تعادل (0) % من قيمة الضريبة غير المسددة، عن كل شهر أو جزء منه لم تسدد عنه الضريبة" فالمكلف على علم بموعد السداد لكون العلم بالنظام مفترض، إلا أن سداده بعد نهاية الموعد يعد إهمال منه، ليكون قرار الهيئة بفرض الغرامة صحيح ومتسق مع أحكام النظام ولائحته التنفيذية. بناء على ما سبق فإن الهيئة تطلب من اللجنة الموقرة التحقق من صفة المدعي، واحتياطات الحكم برفض الدعوى موضوعاً. وبعرض المذكرة الجوابية على المدعية أجابت بمذكرة رد جاء فيها: لقد ورد في مذكرة الرد المذكورة أعلاه أن الفقرة (٥٩/١) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة تنص على أنه "يجب على الشخص الخاضع للضريبة أن يسدد الضريبة المستحقة عليه عن الفترة الضريبية كحد أقصى في اليوم الأخير من الشهر الذي يلي نهاية تلك الفترة الضريبية". كما ورد أيضاً في الفقرة (٧٤/١) في اللائحة التنفيذية نفسها تنص على أنه "يجب إيداع الإقرارات الضريبية وسداد الضرائب المستحقة، في أو قبل التاريخ المنصوص عليه في هذه اللائحة سواء وافق ذلك التاريخ يوم عمل أو خارج أيام العمل". إلا أننا لا زلنا نصر على أنه وفي الحالة الراهنة تطبق أحكام الفقرة ٧٤/٢ والتي تنص على أنه "إذا وقع أي التزام مقرر بموجب النظام وهذه اللائحة وكان قد وافق تاريخ أدائه من الشخص أو الهيئة غير أيام العمل، فسيعد أنه تم تنفيذه في التاريخ المطلوب، إذا تم تنفيذه فعلاً في يوم العمل التالي". وبالتالي وبما أن الفقرة المذكورة شملت أي التزام وبما أنها تلت الفقرتين ٥٩/١ و ٧٤/١ فإنها تصبح لازمة التطبيق إذ أنها الغت ما قبلها من أحكام مخالفة، أضف إلى ذلك أن حرفية الفقرة المذكورة لناحية شمولها (أي التزام مقرر بموجب النظام واللائحة) يحتم تطبيقها على كافة الالتزامات المقررة في اللائحة، وبالتالي يبطل مفعول الفقرة التي سبقتها أي الفقرة ٧٤/١ وبالنتيجة يعتبر تقديم الإقرار وسداد الضريبة في أول يوم عمل تالي قد تم تنفيذه في التاريخ المطلوب عندما يوافق هذا التاريخ يوم خارج أيام العمل. بالإضافة إلى كل ما تقدم، فإننا نرجو منكم الأخذ بعين الاعتبار أن تسديد الضريبة المستحقة البالغة (٣٥,١١١,٢٩٧,٦١) ريال سعودي يتطلب القيام بإجراءات مع البنك لتأمين تحويل هذا المبلغ، بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركة قامت بتقديم إقرارها الضريبي العائد لشهر مايو في ٢٠١٨/٠٦/٣٠ أي ضمن المهلة النظامية وكان يوم السبت، وبالتالي صدرت الفاتورة بتاريخ ٢٠١٨/٠٦/٣٠ وبما أن مبلغ الضريبة كبير جداً، وبما أن البنك الذي تتعامل معه الشركة كان مغفلاً لكونه يوم خارج أيام العمل (يوم السبت)، فقد اضطرت الشركة لسداد الضريبة في اليوم التالي وهو يوم الأحد الواقع في ٢٠١٨/٠٧/٠١. إن ما ذكر اعلاه يثبت أن الشركة قامت بموجباتها الضريبية ضمن المهل النظامية إلا أنها اصطدمت بعائق إجراءات تسديد الضريبة الأمر الذي ألزمها الانتظار حتى اليوم التالي. بناءً عليه، فإننا نرجو من معاليكم قبول التظلم. وفي يوم الخميس الموافق ٢٠٢٠/٠١/٣٠م افتتحت جلسة الدائرة الأولى لضريبة القيمة

المضافة في محافظة جدة، في تمام الساعة ٦:٠٠ مساءً للنظر في الدعوى المرفوعة من شركة.... ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى حضر.... بصفته مديرًا للشركو وممثلًا نظاميًا وحضرت... بصفتها ممثلًا عن المدعى عليها. وبسؤال ممثل المدعية عن دعواه أجاب وفقًا لما جاء في لائحة الدعوى، وبسؤال ممثلة المدعى عليها عن ردها أجابت بطلب الاستمهال وذلك بسبب عدم تبليغها بموعد الجلسة، وعليه قررت الدائرة تأجيل النظر في الدعوى الى جلسة ٢٠٢٠/٠٢/١٥م في تمام الساعة الثالثة مساءً. وفي يوم السبت الموافق ٢٠٢٠/٠٢/١٥م افتتحت جلسة الدائرة الأولى لضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، في تمام الساعة ٤:٠٠ مساءً لاستكمال النظر في الدعوى المرفوعة من شركة... ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى حضر.... بصفته مديرًا للشركة وممثلًا نظاميًا، وحضر... بصفته ممثلًا للهيئة العامة للزكاة والدخل، بموجب التفويض الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبسؤال ممثل المدعية عن سبب اعتراض موكلته على قرار المدعى عليها بتغريمه غرامة التأخر في السداد فأجاب وفقًا لما ورد في لائحة الدعوى والتمسك بما ورد فيها وأضاف بتمسك موكلته بنص الفقرة (٢) من المادة الرابعة والسبعون من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة وبسؤال ممثل المدعى عليها عن رده أجاب ب صحة قرار المدعى عليها وفقًا لدفع الواردة بلائحة الرد وطلب رد عوى المدعية. وبسؤال الطرفين عما يودان إضافته، قررا الاكتفاء بما سبق تقديمه. وبعد الاطلاع على ملف الدعوى وكافة المستندات المرفقة في ملف الدعوى قررت الدائرة قفل باب المرافعة وتأجيل النطق بالقرار الى جلسة ٢٠٢٠/٠٢/٢٢م في تمام الساعة ٣ عصرًا. وفي يوم السبت الموافق ٢٠٢٠/٠٢/١٥م افتتحت جلسة الدائرة الأولى لضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، في تمام الساعة ٤:٠٠ مساءً للنطق بالقرار

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (...) بتاريخ ١٤٢٥/١/١٥هـ وتعديلاته ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (...) وتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (...) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة. وبعد الاطلاع على ملف الدعوى وكافة المستندات المرفقة، من حيث الشكل، ولما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن فرض غرامة التأخر في السداد وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية وحيث أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (...) وتاريخ ١٤٣٨/١١/٢هـ، وحيث أن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالاعتراض عليه خلال (٣٠) يوماً من تاريخ الإخطار به، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى، أن المدعية تبليغت بالقرار في تاريخ ٢٠١٨/٠٧/١٧م وقدمت اعتراضها في تاريخ ٢٠١٨/٠٨/١٦م. وذلك خلال المدة النظامية المنصوص عليها في المادة (التاسعة والأربعون) من نظام ضريبة القيمة المضافة: "يجوز لمن صدر ضده قرار بالعقوبة التظلم منه أمام الجهة القضائية المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العلم به، وإلا عُدَّ نهائياً غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أخرى." فإن الدعوى بذلك تكون قد استوفت نواحيها الشكلية مما يتعين معه قبول الدعوى شكلاً.

ومن حيث الموضوع فإنه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابة طرفيها بعد إمهالها ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، ثبت للدائرة بأن المدعى عليها أصدرت قرارها ضد المدعية بفرض غرامة التأخر في السداد مسببةً ذلك بأن المدعية سددت بتاريخ ٢٠١٨/٠٧/٠١م وأنه كان الواجب عليها سداد الضريبة خلال أو قبل انتهاء الشهر التالي من الإقرار الموافق لشهر يونيو/٢٠١٨. ولما نصت الفقرة (١) من المادة (الرابعة والسبعون) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة

القيمة المضافة على أن " يجب إيداع الإقرارات الضريبية وسداد الضرائب المستحقة، في أو قبل التاريخ المنصوص عليه في هذه اللائحة، سواء وافق ذلك التاريخ يوم عمل أو خارج أيام العمل " وكما تنص الفقرة (٢) من ذات المادة على أن " إذا وقع أي التزام مقرر بموجب النظام وهذه اللائحة وكان قد وافق تاريخ أدائه من الشخص أو الهيئة غير أيام العمل، فسيعد أنه تم تنفيذه في التاريخ المطلوب، إذا تم تنفيذه فعلاً في يوم العمل التالي. " فعلى الرغم من أن الفقرة (١) المشار إليها أعللاه أوجبت أن يتم إيداع الإقرارات الضريبية وسدادها في أو قبل التاريخ المنصوص عليه في اللائحة سواء وافق ذلك التاريخ يوم عمل أو خارج أيام العمل إلا أن الفقرة (٢) جاءت لتقرر أنه إذا وقع أي التزام مقرر بموجب النظام أو اللائحة (دون أن تستثني الالتزامات الواردة في الفقرة (١)) وكان قد وافق تاريخ أدائه من الشخص أو الهيئة غير أيام العمل فسيعد أنه تم تنفيذه في التاريخ المطلوب إذا تم تنفيذه فعلاً في اليوم التالي. وحيث إن الثابت في مستندات الدعوى، أن تاريخ انتهاء مهلة السداد المقررة نظاماً لشهر يونيو/٢٠١٨م قد وافقت يوم السبت بتاريخ ٢٠١٨/٠٦/٣٠م. وبما أن المدعية قد قامت بسداد الضريبة المستحقة كاملة في أول يوم عمل والموافق ليوم الاحد بتاريخ ٢٠١٨/٠٧/٠١م. مما ترى معه الدائرة عدم صحة قرار المدعى عليها.

القرار

قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

أولاً: الناحية الشكلية: قبول الدعوى شكلاً.

ثانياً: الناحية الموضوعية: قبول اعتراض المدعية شركة...سجل تجاري رقم (...), وإلغاء قرار عليها فيما يخص غرامة التأخر في السداد بمبلغ وقدره (١,٧00,0٦٤,٠٠) ريال سعودي.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وحددت الدائرة يوم الاثنين ٢٠٢٠/٠٣/٠٩م موعداً لتسليم نسخة القرار. ولأطراف الدعوى طلب استئنافه خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسلمه، وفي حال عدم تقديم الاعتراض يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة.

وصل الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين